٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٥

فخامة الرئيس دونالد ج. ترامب
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
البيت الأبيض
١٦٠٠ شارع بنسلفانيا الشمالي الغربي
واشنطن، العاصمة ٢٠٥٠٠

فخامة الرئيس، تحية طيبة وبعد :

نحن، الموقعون أدناه ١٦٢ منظمة وجمعية أمريكية وسورية ودولية، نكتب لحضرتكم للفت انتباهكم العاجل إلى قضية العقوبات الأمريكية على سوريا. لقد عانى الشعب السوري من معاناة لا توصف، بما في ذلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية، التعذيب المنهجي، الاختفاء القسري، التهجير الجماعي، والاستهداف المنهجي للمدنيين وتدمير البنية التحتية والممتلكات المدنية. ومع ذلك، وبعد ٥٤ عامًا من الحكم الاستبدادي و١٤ عامًا من الحرب لقد أثمر صبر الشعب السوري وصموده... يمثل انهيار نظام الأسد وحلفائه لحظة فارقة ومحورية في تاريخ سوريا ومسيرتها. الآن تحتاج سوريا بشكل عاجل إلى التعافي الاقتصادي وهذا سيتطلب تخفيف العقوبات ورفعها.

ترك بشار الأسد وراءه اقتصادًا منهارًا، وبنية تحتية مدمرة، وشعبًا يعاني من الفقر، ومؤسسات حكومية محطمة، وأحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، بالإضافة إلى إرث من العقوبات المتعددة المفروضة على سوريا. في حين أن الترخيص العام رقم ٢٤، والذي سيستمر لمدة ستة أشهر فقط، يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى تخفيف العقوبات الشامل الذي يحتاجه السوريون. لا تزال العقوبات المكثفة تخنق الاقتصاد السوري وتعقد عملية تقديم المساعدات،

وبناءً على ذلك نطلب من الإدارة أن تأخذ عاجلاً الإجراءات التالية:

توسيع النطاق الجغرافي للترخيص العام ٢٢ (GL 22):

بعد زوال نظام الأسد، ينبغي على وزارة المالية توسيع نطاق الترخيص العام ٢٢، الذي يجيز الاستثمارات والمعاملات التجارية في عدة قطاعات اقتصادية في أجزاء من شمال غرب وشمال شرق سوريا، ليشمل جميع المناطق السورية.

توسيع الترخيص الخاص بالمنظمات غير الحكومية للسماح بمزيد من الأنشطة:

يجب أن تقوم وزارة المالية بتعديل الترخيص العام المشار إليه في 542.516 § CFR ليشمل السماح بالمعاملات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المتعلقة بمشاريع التنمية الاقتصادية التي تنفع بطريقة مباشرة المدنيين السوريين، بالإضافة إلى إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ليتيح للمنظمات غير الحكومية تنفيذ تلك الأنشطة الواردة في القسم (g) دون الحاجة إلى تراخيص محددة.

تمديد وتوسيع الترخيص العام ٢٤ (GL 24):

يجب على وزارة المالية تعديل الترخيص العام ٢٤ الذي تم إصداره حديثًا لتحقيق ما يلي:

1. جعله ترخيص دائم أو على الأقل ساريًا لمدة عامين ليكون له تأثير أكثر فاعلية.
2. السماح بجميع المعاملات مع المصرف المركزي السوري.
3. السماح بالاستثمارات الجديدة في سوريا من قبل الأشخاص الأمريكيين.

يجب على مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أيضًا أن يوضح أن جميع أنواع المعاملات غير العسكرية مع المؤسسات الحكومية السورية مسموح بها بموجب الترخيص العام ٢٤، ولا سيما تقديم الخدمات غير العسكرية التي كانت محظورة بموجب 542.207 § CFR وقانون قيصر. سيتماشى ذلك مع التراخيص الأوسع التي أصدرتها الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق والسودان بعد تغيير الحكومات هناك.

حل التناقضات في الامتثال:

يجب على وزارة الخارجية الأمريكية توضيح الفرق بين "هيئة تحرير الشام" والحكومة السورية، والنظر في إزالة تصنيف "هيئة تحرير الشام" كمنظمة إرهابية أجنبية. ويجب على وزارة العدل تقديم ضمانات بعدم ملاحقة أي تعاملات مسموح بها بموجب تراخيص المالية مع "هيئة تحرير الشام" أو المؤسسات الحكومية السورية على أنها "دعم مادي للإرهاب" أو انتهاكًا لقوانين أخرى مثل U.S.C. § 2332d، وذلك لتخفيف الأثر الضار الناجم عن قوانين دعم الإرهاب، التي لا تستثنيها تراخيص وزارة المالية.

إزالة الحظر على الاستثمارات والخدمات الأمريكية:

يجب أن يصدر الرئيس أمرًا تنفيذيًا جديدًا يعدل الأمر التنفيذي ١٣٥٨٢ بإلغاء الفقرات ٢(أ)، (ب)، (د)، و(هـ) للسماح بالاستثمارات الجديدة في سوريا وتصدير أو بيع أو تقديم الخدمات إلى سوريا من قبل الأشخاص الأمريكيين. نظراً لتجميد المساعدات الأمريكية لسوريا حاليًا، على الأقل، سيمكن هذا

التدبير السوريين الأمريكيين والشركات الأمريكية من الاضطلاع بدورٍ نشط في إعادة إعمار سوريا.

إصدار استثناء واسع لرخصة التصدير لسوريا:

تحظر قوانين التصدير الأمريكية تصدير معظم السلع الأمريكية إلى سوريا بدون رخصة باستثناء الغذاء والدواء ، مما يعيق عمل المنظمات الإنسانية. يجب على وزارة التجارة إصدار استثناء واسع لرخصة التصدير بمثل تراخيص وزارة المالية، مما يسمح بمزيد من الصادرات الأمريكية إلى سوريا دون الحاجة إلى رخص تصدير فردية. يجب أن يشمل هذا الاستثناء المعدات اللازمة لشبكات الكهرباء والبناء وإزالة الألغام والتعليم والإنترنت. كما يجب أن تلتزم وزارة التجارة بالإسراع في معالجة طلبات الرخصة كما فعلت بعد زلزال شباط ٢٠٢٣.

التعليق المؤقت لعقوبات قانون قيصر:

تم تمديد قانون قيصر للعقوبات في وقت غير مناسب لمدة خمس سنوات بعد سقوط نظام الأسد، مما يعيق المساعدات الخارجية التي تحتاجها سوريا وكذلك الاستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يسرع تعافي وإعادة إعمار سوريا. يجب على الرئيس أن يعلن أن شروط التعليق المنصوص عليها في المادة ٧٤٣١ من قانون قيصر قد تحققت، وبالتالي تعليق فرض جميع عقوبات قانون قيصر على الأشخاص الأجانب لمدة ١٨٠ يومًا، كما هو منصوص في القانون.

تستجيب هذه التدابير للاحتياجات الطارئة و تسهّل جهود التعافي والمساعدات وضبط الاستقرار، مع إتاحة المجال لنقاشات مطولة حول مستقبل سوريا ووضع خارطة طريق لرفع العقوبات الأخرى، بما في ذلك تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب. كما أن هذه التدابير قابلة للعكس وتتيح للولايات المتحدة الإشراف عليها، حيث يمكن دائمًا إعادة فرض العقوبات إذا تغيرت الظروف السياسية. ومع ذلك، فإن اتخاذ هذه الخطوات العملية سيمكن الولايات المتحدة من توجيه انخراطها مجددًا مع سوريا الحرة في المسار الصحيح، مما يعزز الاستقرار، ويمنع التراجع إلى حالة الحرب والفوضى، ويؤسس شراكة/علاقة بنّاءة مع الشعب السوري.

تأثير العقوبات الأمريكية على سوريا

فُرضت العقوبات على سوريا لمحاسبة نظام الأسد على فساده، وسلوكه المزعزع للاستقرار، وانتهاكاته الحسيمة لحقوق الإنسان، ومن أجل حرمانه من الوصول إلى النظام المالي العالمي. ومع سقوط النظام، لقد حققت هذه العقوبات غايتها وهي الآن قديمة ولم تعد مبررة. إن الإبقاء على العقوبات ضد سوريا الحرة

سيؤدي إلى معاقبة الشعب بأكمله على أفعال نظام لم يعد موجودًا، كما سيعرقل قدرة السوريين على إعادة بناء بلادهم في هذه اللحظة الحرجة.

التأثير الإنساني:
تُعيق العقوبات وضوابط التصدير قدرة السوريين على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية والمواد الزراعية، مما يزيد من معاناة الملايين ويفاقم أزمة مأساوية بالفعل. إن الاحتياجات الإنسانية في سوريا شديدة وواسعة الانتشار، وتشمل الحاجة إلى المأوى والغذاء والكهرباء، وهي الأولويات الثلاث الأكثر إلحاحًا.

تقييد الوصول إلى المأوى:
تعيق العقوبات وضوابط التصدير عمليات إعادة إعمار المنازل المدمرة. في ٣٧٪ من المجتمعات التي تم تقييمها في دراسة حديثة، كان غالبية السكان يعيشون في مبانٍ سكنية متضررة، أو منازل غير مكتملة (على العظم) أو مهجورة، أو منشآت غير سكنية مثل الكراجات، أو حتى في الخيام.

التأثير الاقتصادي:
تؤدي العقوبات القطاعية إلى عزل سوريا عن النظام المالي العالمي، مما يقيّد المعاملات التجارية ويشل الاقتصاد السوري، ويعرقل أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ويثبّط ويردع المستثمرين الأجانب عن المشاركة—وبالتالي يعوق خلق فرص العمل ويبطئ الانتعاش الاقتصادي، وهو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي.

التأثير الرقمي:
تعرقل العقوبات الأمريكية وصول السوريين إلى الإنترنت والبرمجيات والخدمات الرقمية، بما في ذلك الخدمات التي توفرها شركات التكنولوجيا الكبرى، مما يعوق تطوير البنية التحتية الرقمية الضعيفة في سوريا. وهذا يؤثر سلبًا على قدرة المجتمع السوري على الابتكار، والحصول على المعلومات، والتواصل مع العالم الخارجي، والعمل عن بُعد، والمشاركة في الأنشطة التجارية والثقافية والتعليمية، وممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية.

إعاقة دور الجاليات السورية في الشتات:
يرغب السوريون الأمريكيون في المساهمة في إعادة إعمار سوريا والتعامل مع أزماتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم خبراتهم الطبية والنفسية والقانونية والتقنية، لكن العقوبات التي تحظر الاستثمارات والخدمات تمنعهم من القيام بذلك.

منع عودة اللاجئين:
تحد العقوبات وضوابط التصدير من الوصول إلى المعدات والتمويل اللازمين لإصلاح البنية التحتية، واستعادة الخدمات الأساسية والمرافق العامة، وإعادة بناء المدارس، وإزالة المتفجرات،

فضلاً عن إعاقتها لخلق فرص العمل. وتؤدي أزمة الكهرباء في البلاد إلى تفاقم الأزمات الأخرى، حيث تؤثر سلبًا على توفير المياه والتدفئة والإنترنت. كل هذه العوامل تمثل تحديات كبيرة للسوريين وتثبّط عزيمة ملايين اللاجئين والنازحين عن العودة إلى ديارهم. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن الضغط على المرافق العامة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية كانا من بين السببين الرئيسيين اللذين دفعا النازحين، الذين عادوا في البداية إلى مناطقهم الأصلية، إلى العودة مجددًا إلى المخيمات.

إن الأزمة الإنسانية والاقتصادية في سوريا تتطلب استجابة عاجلة، وسيؤدي تخفيف العقوبات إلى تسريع جهود الاستقرار والتعافي المبكر. ولذلك، لا ينبغي استمرار العقوبات التي فُرضت على نظام الأسد أو إعادة استخدامها لأهداف غير ذات صلة.

الاستثناءات الجزئية أو التعليقات المؤقتة بمفردها لن تعالج أو تلبي الاحتياجات الملحة لسوريا. **بدون إصلاح شامل لنظام العقوبات لن يكون لسوريا أي فرصة واقعية للتعافي والانتعاش الاقتصادي.** بالتالي يجب على الحكومة الأمريكية تنسيق جهودها مع الحلفاء والهيئات الدولية لإلغاء العقوبات على سوريا، حيث إن العديد من هذه الجهات لديها خطط لذلك أو تدعو بالفعل إلى رفع العقوبات. الشعب السوري يستحق فرصة لإعادة بناء وطنه وحياته دون عبء هذه العقوبات.

تخفيف العقوبات عن سوريا يصب في مصلحة أمريكا

يتماشى تخفيف العقوبات عن سوريا مع القيم الأمريكية، والالتزام بالديمقراطية، والدور القيادي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية، لا سيما في هذه المرحلة الحساسة التي تواجه فيها سوريا تأثيرات دول متنافسة، وعوامل زعزعة الاستقرار، وأجندات مختلفة أو متباينة.

يُعد التعافي المبكر والاستقرار الاقتصادي في سوريا شرطًا أساسيًا لتحقيق انتقال سياسي مستقر وشامل نأمل جميعًا في تحقيقه. **لهذا السبب، فإن اتخاذ تدابير لتخفيف العقوبات على سوريا أمر ضروري للغاية في الوقت الراهن — تحديدًا لأن مستقبل سوريا السياسي قيد التبلور، وليس بالرغم من ذلك.** علاوة على ذلك، فإن تخفيف العقوبات يعزز أمن الولايات المتحدة وقوتها للأسباب التالية:

مكافحة التطرف ومنع عودة داعش:

إن العوامل المغذية للتطرف لا تزال قائمة، مما يجعل سوريا بيئة خصبة للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة مثل داعش، وذلك نظرًا لعدم استقرار الوضع الأمني ولعيش أكثر من ٩٠٪ من

سكان سوريا المنهكين بفعل الحرب في فقر. وبالتالي سيساعد تخفيف العقوبات في منع انزلاق سوريا مجددًا إلى الفوضى والمعاناة والتطرف مما يُشكل خطرًا على استقرار جيرانها.

تعزيز التوازن والرقابة والمساءلة:
سيساعد تخفيف العقوبات على تنشيط القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتسهيل الاستثمارات الخاصة سيساهم في إنعاش واستعادة الطبقة الوسطى المنهارة في سوريا. وتوفر هذه العوامل ضوابط وآليات رقابة على الحكومة، مما يسهم في تحقيق التوازن في الحكومات المستقبلية، وبالتالي يصب في مصلحة الولايات المتحدة وسوريا على المدى الطويل.

تعزيز المؤسسات والاستقرار الإقليمي:
انخراط الولايات المتحدة في جهود التعافي في سوريا يمكن أن يساعد على تحويل المؤسسات المحلية إلى آليات مرنة تخدم الشعب بفعالية، وتحمي حقوق الإنسان، وتضمن الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة.

تقليل الأعباء المالية المستقبلية على أمريكا:
قد يؤدي رفع العقوبات عن سوريا إلى تقليل الاعتماد طويل الأمد على المساعدات الأمريكية والدولية، وذلك من خلال تيسير عمل المنظمات الخيرية والمشاريع الخاصة وتمكين السوريين الأمريكيين والشركات الدولية من الاستثمار في سوريا والمساهمة في إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات المحلية والقطاعات الصناعية.

علاوة على ذلك، تمتلك الولايات المتحدة أدوات أقل ضررًا يمكن استخدامها بالتوازي مع الجهود الدبلوماسية لضمان مصالحها الأمنية وتشجيع السلوك الإيجابي من قبل حكومة دمشق. وقد أثبتت السلطات الانتقالية في دمشق حتى الآن أنها جهات فاعلة حسنة النية، وعقلانية يمكن التعامل معها من خلال المفاوضات والقنوات الدبلوماسية. هذا النهج يقلل من ضرورة اللجوء إلى فرض تدابير قسرية مثل العقوبات، التي قد تؤدي فقط إلى تقويض المكانة العالمية للدولار الأمريكي، مما يضعف موقف الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

نشكركم على اهتمامكم، ونتطلع إلى قيادتكم في معالجة هذه القضية المهمة والطارئة.

مع خالص التقدير،

اتحاد المكاتب الثورية

اتحاد طلبة سوريا

اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية
UOSSM

إحسان للإغاثة والتنمية

أطباء العالم - الولايات المتحدة الأمريكية

أطباء عبر القارات - تركيا

أكسس ناو Access Now

البرنامج السوري للتطوير القانوني SLDP

التحالف الأمريكي من أجل سوريا ACS

الجمعية السورية الأمريكية للتنمية والاستثمار

الجمعية السورية للبحث العلمي SySSR

الجمعية الطبية السورية الامريكية - سامز

الجمعية العربية الأمريكية في نيويورك

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية

الخوذ البيضاء (الدفاع المدني السوري)

الرابطة الطبية للمغتربين السوريين

الشبكة الآشورية لحقوق الإنسان

الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية), مكتب المناصرة

اللجنة الأمريكية للأصدقاء الودودين AFSC

المؤسسة الدولية للتنمية الإجتماعية

المؤسسة السورية الكندية

المجلس السوري الأمريكي SAC

المجلس السوري البريطاني SBC

المجلس المدني للأمن الأمريكي

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

المنتدى السوري

المنظمة الآثورية الديمقراطية

اليوم التالي لدعم التحول الديمقراطي في سوريا TDA

إمچايج Emgage

أمريكيون من أجل سوريا حرة

أمل الباغوز للتنمية

بادر للتنمية المجتمعية

تحالف المنظمات السورية غير الحكومية

تكافل الشام

جمعية أيتام سوريا

جمعية المهندسين السوريين الامريكيين

جمعية بسمة أمـل

جمعية بيت الكل

جمعية دعم المرأة

جمعية عطاء للإغاثة الإنسانية

جمعية ليلون لضحايا الإنتهاكات في عفرين

جمعية مع العدالة

حملة التضامن مع سوريا

حملة سوريا

رابطة عائلات قيصر

رابطة عائلات مسار

رحمة حول العالم للإغاثة والتنمية

سوريا للإغاثة والتنمية SRD

سوريات عبر حدود

سوريون مسيحيون في الولايات المتحدة

سيرياوايز Syriawise

سيفيكس CIVICUS

شبكة الجمعيات الخيرية والأمن C&SN

شبكة المحامين السوريين الأمريكيين

شركة كرم شعّار الاستشارية المحدودة

صدى الجنوب

عائلات من أجل الحرية

غراس النهضة

فرقة عمل الناجين من الهجمات الكيميائية في سوريا

فريق SBC للتحقيقات

فريق إنسانيون التطوعي

فريق الإبداع الهندسي

فريق جابر عثرات الكرام

فريق صبح الثقافي

فريق صنّاع المستقبل

فريق ملهم

فريق نحن معكم

فريق نحنا قدها

فريق هيا لنبني

فريق ورشة

قناة حلب اليوم

كش ملك

لايف للإغاثة والتنمية

مؤسسة Big Heart للأعمال الإغاثية

مؤسسة الشام الإنسانية

مؤسسة بناء للتنمية

مؤسسة حوران الإنسانية

مؤسسة رؤيا لتنمية المستقبل

مؤسسة رؤية مبتكرة وقوية IPV

مؤسسة سكن للرعاية والتنمية

مؤسسة عائلة قره

مؤسسة عائلة قطيع

مؤسسة كرم

مبادرة الأديان من أجل سوريا

مبادرة تمكين الشباب السوري SYE

مبادرة ذات

مبادرة راجعين

مبادرة مسارات

مبادرة مسارات العدالة

مبادرة منتور

مجلس الشؤون العامة للمسلمين MPAC

مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية CAIR

محـــــامون وأطبـــاء من أجل حقـوق الإنســـان

مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية

مركز دعم وتمكين المرأة في مدينة إدلب

مركز التطوير الإداري

مركز توثيق وأبحاث الانتهاكات الكيميائية

مركز عدالتي لصوت النساء

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز وصول لحقوق الإنسان

مساواة مركز دراسات المرأة

مشغل فجّة خُرق

معاً لأجل الجرنية

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط

مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة

ملتقى نيسان الثقافي

منظمة "غلوبال جستس"

منظمة SYCAC

منظمة أمل

منظمة أمل للإغاثة والتنمية

منظمة أورانج

منظمة إحياء الأمل

منظمة إنصاف للتنمية

منظمة إنعاش للتنمية

منظمة إنماء الجزيرة

منظمة إنماء للتنمية

منظمة إيبيسا (تمكين مبادرات السلام واستراتيجية العمل)

منظمة المرأة القيادية

منظمة المعونات المسيحية

منظمة بالون

منظمة بداية

منظمة بلا قيود

منظمة بنفسج

منظمة بيتنا لتمكين المجتمع المدني السوري

منظمة تجمع الكفاءات

منظمة تحالف الأديان

منظمة جسور

منظمة جسور الأمل

منظمة جودي للإغاثة والتنمية

منظمة حراس الطفولة

منظمة دودري

منظمة ديرنا للتنمية

منظمة رحمة بلاحدود

منظمة زنوبيا للمرأة السورية

منظمة زورنا للتنمية

منظمة سداد الإنسانية

منظمة سنابل الفرات للتنمية

منظمة سيريا ريليف "آكشن فور هيومانيتي (لأجل الإنسان)"

منظمة شفق

منظمة صانعات التغيير

منظمة ضمة

منظمة طيف

منظمة عشتار للتنمية

منظمة عودة للتنمية

منظمة مساواة

منظمة مهاباد لحقوق الإنسان

منظمة مهاد

منظمة موزاييك

"مهاجرون يتحركون الآن" Immigrants Act Now

مهرجان سوريا السينمائي (كندا)

مواطنون من أجل أمريكا آمنة وسالمة C4SSA

ميدغلوبال

ميزان للدراسات وحقوق الإنسان

نقابة الاقتصاديين السوريين

هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية

وحدة تنسيق الدعم

وحدة دعم الاستقرار

وحدة دعم وتمكين المرأة

يداً بيد للاغاثة والتنمية